



مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية



موقع المجلة: www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/313/

دور البنوك الإسلامية في تعزيز الشمول المالي في الجزائر

The role of Islamic banks in promoting financial inclusion in Algeria

علي قروود، Ali Garroud *¹, garroudali17000@gmail.com

¹ استاذ محاضر ب-، جامعة زيان عاشور بالجلفة (الجزائر)

تاريخ الإرسال: 2024/09/20	تاريخ القبول: 2024/12/10	تاريخ النشر: 2024/12/15
ملخص	الكلمات المفتاحية	

تهدف هذه الدراسة إلى بيان مساهمة البنوك الإسلامية في تعزيز الشمول المالي في الجزائر عبر تحليل أداء كل من بنك البركة وبنك السلام وفقا لمؤشرات الشمول المالي التي نص عليها البنك الدولي، وخلصت الدراسة إلى نتيجة مفادها أن البنوك الإسلامية في الجزائر ساهمت بشكل كبير في تعزيز الشمول المالي من خلال تقديم منتجات متنوعة تتوافق مع ضوابط الشريعة الإسلامية من جهة وتلبي رغبات كافة الفئات المستبعدة ماليا طوعا أو خوفا من الربا.

تصنيف JEL: G20 ؛ G21 ؛ G24

Abstract	Keywords
This study aims to demonstrate the contribution of Islamic banks to enhancing financial inclusion in Algeria by analyzing the performance of both Al Baraka Bank and Alsalam Bank according to the financial inclusion indicators set by the World Bank. The study concluded that Islamic banks in Algeria have significantly contributed to enhancing financial inclusion by offering a variety of products that comply with Islamic Sharia principles and meet the needs of all financially excluded groups, whether voluntarily or out of fear of usury.	Islamic Banks ; Financial Inclusion ; Al SALAM Bank ; ALBARAKA Bank ;
JEL Classification Codes : G20 ؛ G21؛ G24 ;	

* البريد الإلكتروني للباحث المرسل: garroudali17000@gmail.com

1. مقدمة:

تعد البنوك الإسلامية من أهم الأدوات والركائز الهامة لاقتصاديات الدول نظراً لدورها المتنامي في استقطاب وتوظيف الموارد وتمويل الاستثمارات، وتعود أهمية البنوك الإسلامية إلى تلبية رغبة فئة كبيرة من المجتمع في إيجاد قنوات للتعامل المصرفي بعيداً عن الربا وتوفير مجال لتطبيق فقه المعاملات الشرعية في النشاط المصرفي، وقد حظيت البنوك الإسلامية مؤخراً خاصة بعد الأزمة المالية 2008 باهتمام كبير نظراً لكفاءتها وقدرتها في التكيف مع المستجدات والصدمات المالية من خلال الدور الذي لعبته في تغطية أوجه القصور التي أظهرتها البنوك التقليدية خلال تلك الأزمة. بالرغم من التطورات الهائلة في مجال الأعمال المصرفية والتنوع الكبير في الخدمات المالية إلا أنه هناك بعض الفئات مستبعدة مالية ولا تدخل تحت مظلة النظام المالي الرسمي، هذا ما أدى إلى اهتمام كبير من صانعي السياسات المالية والاقتصادية لدى العديد من الدول ينصب على الشمول المالي ومدى قدرة الوصول إلى الخدمات المالية لمختلف شرائح المجتمع خاصة الفئات المحرومة والمستهدفة من النظام المالي، لما للشمول المالي من أثر بليغ في تعزيز الاستقرار المالي وتحقيق التنمية، إن تزايد عدد الأفراد أو الفئات المهمشة مالياً يترتب عنه حرمان الاقتصاد من الاستفادة من مدخرات هذه الفئة لتمويل الاستثمارات والاقتصاد إضافة إلى حرمان ذات الفئة من فرص النفاد للتمويل والخدمات المصرفية.

إن توفير وتلبية احتياجات الأفراد والمؤسسات من المنتجات المالية بجودة عالية وبأقل التكاليف يعتبر من أهم ركائز الشمول المالي وفي ظل عزوف جزء كبير من المجتمع الجزائري على التعامل مع البنوك التقليدية نظراً لعدم توافق خدماتها ومنتجاتها المالية مع رغباته وميوله للخدمات التي تتوافق مع الشريعة الإسلامية ظهرت البنوك الإسلامية كأحد الحلول المساهمة في نفاذ التمويل والخدمات المالية نحو هذه الشريحة الواسعة وادماجها في النظام المالي الرسمي.

إشكالية الدراسة: ما مدى مساهمة البنوك الإسلامية في تعزيز الشمول المالي في الجزائر؟

فرضيات الدراسة: تنطلق الدراسة من فرضية مفادها أن البنوك الإسلامية تستطيع المساهمة في تعزيز الشمول المالي في الجزائر عبر تقديم منتجات متنوعة تتوافق مع ضوابط الشريعة الإسلامية وتلبي رغبات كافة الفئات المستبعدة مالياً طوعاً أو خوفاً من الربا.

أهمية الدراسة: تستمدّ هذه الدراسة أهميتها من الاهتمام المتزايد في الآونة الأخيرة بالصناعة المالية الإسلامية ودور منتجات في تعزيز الشمول المالي وتقليص نطاق الاستبعاد المالي عبر الوصول إلى الفئات المستبعدة مالياً وادماجها ضمن قنوات القطاع المالي والمصرفي الرسمي والاستفادة من موارد هذه الشريحة في تمويل وخدمة التنمية المستدامة. **أهداف الدراسة:** تسعى هذه الدراسة إلى إعطاء نظرة شاملة عن مفهوم الشمول المالي ومؤشرات قياسه إضافة إلى الكشف عن مدى مساهمة البنوك الإسلامية في تعزيز الشمول المالي في الجزائر.

منهجية الدراسة: سنعتمد في هذه الدراسة على المنهج الوصفي لاستعراض أهم المفاهيم المتعلقة بالبنوك الإسلامية والشمول المالي، والمنهج التحليلي لتحليل مساهمة البنوك الإسلامية في الجزائر في تعزيز الشمول المالي من خلال مؤشرات الشمول المالي المعتمدة من قبل البنك الدولي.

هيكل الدراسة: للإجابة على الإشكالية المطروحة وتحقيق الأهداف المرجوة تم تقسيم الدراسة إلى ثلاث محاور، تم في أولها عرض الإطار النظري للبنوك الإسلامية وصيغ تمويلها وتم في المحور الثاني التعرف على المفاهيم العامة المتعلقة بالشمول المالي وابعاده ومؤشرات قياسه ليتم في المحور الثالث تحليل مساهمة البنوك الإسلامية في تحقيق الشمول المالي في الجزائر.

II. الإطار النظري والدراسات السابقة:

• لعفيفي الدراجي، بوغازي وداد، مساهمة البنوك الإسلامية في تعزيز الشمول المالي: حالة البنوك الإسلامية الأردنية للفترة (2014-2020) ورقة بحثية منشورة في مجلة الاقتصاد وإدارة الأعمال العدد 10، مارس 2023 انطلقت الدراسة من كيف يمكن أن تساهم البنوك الإسلامية الأردنية في تعزيز الشمول المالي، بحيث بينت الدور الحيوي للبنوك الإسلامية من خلال المنتجات والخدمات التي تقدمها لتساهم في تعزيز الحصول فرص على الخدمات، وتوصلت الدراسة إلى أن التمويل الإسلامي يعد أهم الآليات المناسبة لإيجاد حلول من شأنها إتاحة الخدمات والمنتجات المالية وتسهيل الوصول إليها.

- Ben Naceur, Barajas, Massara, 'Can Islamic Banking Increase Financial Inclusion?', IMF Working Paper, International Monetary Fund, February, 2015

تناولت الدراسة تحليل العلاقة بين الخدمات المصرفية الإسلامية والشمول المالي في البلدان الإسلامية الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، وتوصلت الدراسة إلى أن المؤشرات المختلفة للشمول المالي تكون أقل ونسبة الأفراد المستبعدة الغير مستخدمين للحسابات المصرفية لأسباب دينية أكبر بشكل ملحوظ مما هي عليه في البلدان الأخرى، ولذلك تبدو الخدمات المصرفية الإسلامية وسيلة فعالة لتعزيز الشمول المالي.

1. الإطار النظري للبنوك الإسلامية: سوف نتطرق إلى مفهوم البنوك الإسلامية ثم التفصيل في طريقة عملها ومنتجاتها.

أ. مفهوم البنوك الإسلامية: هناك عدة تعاريف للبنوك الإسلامية، سنذكر منها فيما يلي :

البنك الإسلامي هو "مؤسسة مالية مصرفية تقوم بجمع الأموال وتوظيفها بشكل فعال في إطار أحكام الشريعة الإسلامية بالشكل الذي يحقق التنمية الاقتصادية " (العلاجوني، 2008).

وتعرف أيضا البنوك الإسلامية على أنها: "مؤسسات مالية مصرفية لتجميع الموارد المالية وتوظيفها وفق مبادئ الشريعة الإسلامية بما يخدم بناء مجتمع التكافل الإسلامي وتحقيق عدالة التوزيع ووضع الأموال في مسارها الإسلامي". (قانة، 2018)

من خلال التعاريف السابقة يمكن القول أن البنك الإسلامي هو مؤسسة مالية مصرفية تقوم بتوظيف الأموال المودعة لديها أو تمويل المشاريع أو غيرها من الأنشطة المصرفية في ظل ضوابط الشريعة الإسلامية .

تهدف البنوك الإسلامية بصفة إلى جذب الودائع وتنميتها باستثمارها وفق لقاعدة استثمار الأموال بما يعود بالنفع العام واستثمارها لتحقيق الأرباح وتقديم الخدمات المصرفية التي تتواف مع ضوابط الشريعة الإسلامية، وجدير بالذكر أن البنوك الإسلامية تعتمد على قاعدتين أساسيتين، أولهما تشارك الأرباح أو الخسائر أي ما يعرف بقاعدة الغنم بالغرم، أما القاعدة الثانية فهي الخراج بالضمان أي لضمان أصل المال الحق في الحصول على العائد منه.

ب. صيغ تمويل البنوك الإسلامية:

-المضاربة: هي اتفاق بين شخصين لاستثمار المال، يقدم أحدهما بموجبه المال ويسمى رب المال ويقوم الآخر بالعمل ويسمى المضارب، مستخدم خبرته المكتسبة لتنمية رأس المال وتحقيق الربح الذي يشتركان فيه حسب ما يتفقان عليه، اما الخسارة يتحملها رب المال من ماله والعامل من عمله (المنعم، 2000).

-**المرابحة:** المربحة للأمر بالشراء عبارة هي شراء البنك لسلعة معينة بناء على طلب عميله، وبيعها له بزيادة معلومة ثم يتم العقد بعد امتلاك المصرف أو المؤسسة للسلعة، على أن يتم سداد ثمنها بثمان أجل مقسطا. (Ibrahim, 2020, p. 121)

-**المشاركة:** المشاركة هي عقد بين أو أكثر على الاشتراك في المال أو العمل أوهما معا للقيام بنشاط معين لأجل محدد، والمشاركة فيما ينتج عن ذلك من ربح أو خسارة (دوابة، 2008).

-**الإستصناع:** هو عقد بيع يتم بين المصرف والمستصنع، وهو أحد عملاء هذا المصرف، حيث يحصل هذا العميل على سلعة أو عقار بمواصفات يختارها هو وبطلب منه، بعدما يتولّى المصرف بالقيام بجميع الإجراءات أي طلب انجاز هذه السلعة أو العقار من عميل آخر (استصناع عادي) أو ينجزه المصرف بنفسه (استصناع موازي) وهذا حسب ما يطلبه العميل. (عرفة، 2020)

-**الإجارة:** هي عقد يرد على منافع الأعيان المؤجرة - محل العقد- التي يسلمها المؤجر للمستأجر لينتفع بها مقابل أجرة معلومة، ومعه يظل المؤجر محتفظا بملكية العين المؤجرة، التي يلتزم المستأجر بردها إليه بعد انتهاء مدة الإيجار.

-**السلم:** هي عملية مبادلة ثمن بمبيع، حيث يكون هذا الثمن عاجلا أمؤو مقدما، والمبيع آجلا ومؤجلا، فالسلم هو عقد بيع يقوم على تسليم ثمن السلعة من المشتري عند إبرام العقد، على أن يتم تسليم السلعة من قبل البائع في أجل معلوم بحيث تكون وفق المواصفات المحددة. (محمود، 2018)

2. مفاهيم عامة حول الشمول المالي: سنتطرق هنا إلى تعريف وأهمية الشمول المالي وابعاده ومؤشرات قياسه.

أ. تعريف الشمول المالي: هناك عدة مفاهيم للشمول المالي يمكن ذكر أهمها فيما يلي:

يعرف البنك الدولي الشمول المالي " بأنه حصول الأفراد والمؤسسات بمختلف أنواعها على منتجات وخدمات مالية مناسبة تلبي احتياجاتهم بأسعار مقبولة، وتتضمن هذه الخدمات المدفوعات والتمويلات وخدمات التأمين بشكل مستدام". (البنك الدولي، 2017)

عرفت كل OECD والشبكة الدولية للتنقيف المالي الشمول المالي على أنه "عملية تمكين مختلف الأفراد والمؤسسات من الحصول على مجموعة واسعة من الخدمات والمنتجات المصرفية الرسمية بشكل كافي وبأسعار معقولة من خلال تطبيق مناهج مبتكرة صممت خصيصا لذلك بهدف تعزيز الرفاه المالي والشمول الاقتصادي والمالي". (الخطيب، 2019)

أما مجموعة (G20) والتحالف العالمي للشمول المالي (AFI) أن "الشمول المالي يتضمن حصول واستخدام كافة فئات المجتمع وبما يشمل الفئات المحرومة على الخدمات والمنتجات المالية واستخدامها بطريقة عادلة وشفافة وفي الوقت المناسب وبتكاليف معقولة وجودة تتناسب مع احتياجاتهم، ويتم تقديم هذه الخدمات بشكل مستدام من خلال القنوات الرسمية". (GPFI, 2021)

أن الشمول المالي: "هو العملية التي من خلالها تتاح لكل أفراد المجتمع خاصة الفقيرة منها ولجميع المؤسسات خاصة الصغيرة والناشئة منها الخدمات المالية بأقل التكاليف وفي الوقت المناسب من قبل القنوات المالية الرسمية.

ب. أهمية الشمول المالي: تكمن أهمية الشمول المالي في إتاحة فرص افضل لإدارة أموال الأفراد بشكل أمن وسليم لنقادي نفاذ البعض منها إلى القنوات غير رسمية التي لا تخضع للرقابة والإشراف وارتفاع التكاليف، وتوجيهها نحو فرص استثمار تساعد على تأسيس المشاريع والمؤسسات وزيادة فرص وصول المشروعات الصغيرة والمتوسطة لهاته الموارد مما يعزز خلق مزيد من فرص العمل وبالتالي زيادة مستوى المداخل وتحقق معدلات نمو مستدام يضمن استقرار اقتصادي

كما يساهم الشمول المالي في تحقيق العدالة الاجتماعية خاصة بين الجنسين وتعزيز الرفاه الاجتماعي والقليل من مستويات الفقر عبر اشراك مختلف الفئات الاجتماعية المحرومة أو المستبعدة من النظام المالي الرسمي من خلال توفير تمويلات تتناسب واحتياجات هذه الفئة.

ت. الركائز الأساسية للشمول المالي: إن تعزيز الشمول المالي يتطلب توفير جملة من الركائز نلخصها فيما يلي:
دعم البنية التحتية المالية: يعتبر تطوير البنية المالية التحتية احد أهم الركائز الأساسية لخدمة متطلبات الشمول المالي وتعزيز فرص نفاذ المتعاملين للخدمات المالية، ويتم ذلك عبر :

- توفير قوانين ونصوص تشريعية ملائمة تتضمن كل التعليمات واللوائح التي تدعم الشمول المالي؛
- تعزيز الانتشار الجغرافي لشبكة فروع مقدمي الخدمات المالية بمختلف أنواعها وزيادة عدد الفروع والمكاتب الصغيرة خاصة بتمويل المصغر؛
- تطوير وسائل ونظم الدفع وتقليل مخاطر التسوية لضمان استمرار تقديم الخدمات المالية ؛
- التوسع في الخدمات المالية الرقمية لتعزيز فرص النفاذ إلى الخدمات المالية بفعالية وأقل تكلفة من كافة شرائح المجتمع؛
- انشاء قواعد بيانات شاملة تتضمن سجلات البيانات الائتمانية التاريخية للأفراد والمؤسسات بمختلف أنواعها لضمان الشفافية وحماية حقوق مقدمي الخدمات؛ (بن قيدة مروان، 2018).

الحماية المالية للمستهلك: يتمثل ذلك في حماية مستهلك الخدمات المالية من مخاطر الأدوات الإلكترونية ومخاطر عدم الافصاح والشفافية من قبل مقدمي الخدمات المالية، إضافة إلى الالتزام بتوفير المعلومات الكافية والدقيقة للعميل بما يكفل له الاطلاع على مزايا وعيوب الخدمة المالية بصورة واضحة مع حماية بياناته المالية.

تطوير خدمات ومنتجات مالية تلبي احتياجات كافة المجتمع: وهو أهم ركيزة أساسية لتعزيز الشمول المالي ويتم عبر:

- ابتكار منتجات مالية جديدة خاصة وسائل الدفع الالكترونية التي تلبي احتياجات ورغبات العملاء المستهدفين،
- تشجيع المنافسة بين عارضي المنتجات والخدمات المالية بما يكفل توفير للعميل تشكيلة متنوعة من الخدمات عالية الجودة وباقل التكاليف؛
- تخفيض الرسوم والعمولات المفروضة على العملاء.

التثقيف المالي: يعتبر توفير نظام تعليم مالي متكامل حجر الأساس لتحقيق الشمول المالي، فهو يساعد على زيادة مستويات الوعي لدى فئات المجتمع بالخدمات المصرفية والمالية المقدمة واتخاذ القرارات الاستثمارية الرشيدة بأدنى درجات المخاطر، ويكون عبر إشراك الجهات الحكومية والقطاع الخاص والأطراف ذات العلاقة بالتثقيف المالي في اعداد استراتيجيات وطنية لتعزيز مستويات التعليم والتثقيف المالي لدى الفئات المستهدفة خاصة الشباب والنساء والمؤسسات الناشئة والصغيرة.

ث. أبعاد الشمول المالي: للشمول المالي ثلاثة ابعاد رئيسية هي الوصول على الخدمات، استخدام الخدمات المالية جودة الخدمات المالية، ويتضمن كل بعد مجموعة من المؤشرات حددتها الشراكة العالمية للشمول المالي وهي كالتالي:

شكل رقم (01): أبعاد الشمول المالي ومؤشرات قياسها

نقاط الوصول إلى الخدمات المالية	الوصول إلى الخدمات المالية
حسابات النقود الإلكترونية	
ترابط نقاط تقديم الخدمة	
الأفراد الذين لديهم حسابات مصرفية وانتمائية	استخدام الخدمات المالية
عدد معاملات النقدية والدفع عبر الهاتف	
الشركات التي لديها حسابات رسمية مالية وقروض قائمة لدى المؤسسات المصرفية	
المعرفة المالية ومتطلبات الشفافية والافصاح	جودة الخدمات المالية
تكاليف استخدام الخدمات المالية وحل النزاعات	
العوائق الانتمائية	

source : GPFI, G20 Financial Inclusion Indicators,

https://www.gpfi.org/sites/gpfi/files/Indicators%20note_formatted.pdf.

3. تحليل مساهمة البنوك الإسلامية الجزائرية في تعزيز الشمول المالي: تتطلب المساهمة في تعزيز الشمول المالي بالنسبة للبنوك الإسلامية أن تكون الخدمات المقدمة متاحة ومسيرة لجميع شرائح المجتمع وفقا لمبادئ الشريعة الإسلامية لذلك فهي تسعى دائما لتحقيق التوازن بين تقديم المنتجات والخدمات المالية والالتزام بالأخلاق والقيم الإسلامية، ويعتبر بنك السلام وبنك البركة من البنوك التي تعمل طبقا للقوانين الجزائرية وفقا لاحكام الشريعة الإسلامية في كل تعاملاتهم وتعمل على إيصال المنتجات والخدمات المالية لمختلف الجزائريين.

-التعريف ببنك السلام: "تم اعتماد المصرف مصرف السلام الجزائر من قبل بنك الجزائر في سبتمبر 2008 هو بنك يعمل طبقا للقوانين الجزائرية ووفقا لأحكام الشريعة الإسلامية في كافة تعاملاته ليبدأ مزاولة نشاطه مستهدفا تقديم خدمات مصرفية مبتكرة ومتنوعة تلبي احتياجات الزبائن والمتعاملين والمستثمرين ". (السلام، 2022)

أهداف بنك السلام: قام بنك السلام بإنشاء مكتب خاص بالاستراتيجيات وإدارة المشاريع بهدف وضع الخطط مع الأخذ بعين الاعتبار مختلف المتغيرات الداخلية والخارجية بهدف دعم وتقوية العلاقات مع جميع الجهات، ونتج عن ذلك وضع خطة استراتيجية هامة خلال الفترة 2019-2021 من أجل النهوض بخدمات البنك لتحقيق الشمول المالي، وتمحورت أهداف هذه الخطة الاستراتيجية فيما يلي (التقرير السنوي 2018، ص11):

- توفير الخدمات المصرفية الإسلامية التي تلبي احتياجات مختلف شرائح المجتمع الجزائري؛
- استحداث خدمات ومنتجات مصرفية تناسب احتياجات ورغبات كافة فئات المجتمع، ويعتبر ذلك أحد أهم ركائز تحقيق الشمول المالي من خلال تيسير الحصول على الخدمات المالية والوصول إليها وتقديمها سواء للأفراد او المؤسسات؛
- الحرص والعمل على النهوض بجودة الخدمات المقدمة بما يحقق رضى العملاء بشكل اساسي؛

- تحقيق مستوى ربيحة مرض لطموحات مساهمي المصرف؛
- تطوير الأنظمة والإجراءات المصرفية بما يرفع جودة وسرعة الخدمات المقدمة للملاء؛
- تطوير ورفع كفاءة الكادر البشري العامل في المصرف ليتمكن من تقديم الخدمة بالصورة الأمثل؛
- الاهتمام بالمسؤولية الاجتماعية انطلاقاً من هوية المصرف؛
- التركيز على تطبيق أحدث الأنظمة الخاصة باعتبارها حجر الأساس لتأسيس البنك الرقمي؛

استكمال تطوير القدرات الرقابية والأساليب الإشرافية للمصرف وفقاً لأفضل الممارسات، وابتكار المؤشرات الاحترازية ومؤشرات الإنذار المبكر والرقابة عن بعد وتطوير أنظمة الحوكمة وإدارة المخاطر.

-التعريف ببنك البركة: "بنك بركة الجزائر تم إنشاءه في 20 ماي 1991 ليبدأ بمزاولة نشاطه فعلياً خلال شهر سبتمبر 1991 وهو أول مصرف إسلامي برأسمال مختلط (عام وخاص) يشترك فيه كل من مجموعة البركة المصرفية (البحرين) وبنك الفلاحة والتنمية الريفية، ويقدم البنك للأفراد والمؤسسات منتجات وخدمات واسعة في مجال الصناعة الإسلامية مصادق عليه من قبل هيئة الفتوى والرقابة الشرعية لديه". (سليمان، 2022)

اهداف بنك البركة: يهدف بنك البركة إلى تقديم توليفة واسعة من العمليات والخدمات المالية المناسبة لمتطلبات العمل المصرفي الحديث وضوابط الشريعة الإسلامية، ويمكن حصر أهم أهداف البنك فيما يلي:

- تغطية الاحتياجات الاقتصادية في ميادين الخدمات المصرفية وأعمال التمويل والاستثمار وفق مبادئ الشريعة الإسلامية؛
- العمل على استقطاب الأموال وتشغيلها بالطرق الإسلامية الصحيحة بأفضل العوائد مع مراعاة القواعد الاستثمارية السليمة؛
- تطوير وسائل جذب الأموال والمدخرات وتشجيع التوفير العائلي وتوجيهه نحو المشاركة في الاستثمار المصرفي غير الربوي؛

تمويل التمويل اللازمة لسد احتياجات القطاعات المختلفة لاسيما القطاعات البعيدة عن أماكن الاستفادة من التسهيلات المصرفية التقليدية ودعم صغار المستثمرين في إطار الشمول المالي.

-تطورات موجودات البنوك الإسلامية خلال الفترة 2010-2023: قبل التطرق لدراسة وتحليل مؤشرات الشمول المالي لكل من بنك السلام وبنك البركة في الجزائر نبرز أهم مؤشرات نشاط البنكين وتطوراتها عبر استعراض تطورات أجمالي موجودات البنكين وحقوق المساهمين التي توضح قيمة رأس المال والأرباح المتراكمة والأرباح الصافية المتولد من طرح مختلف التكاليف والضرائب من إيرادات البنكين الكلية كما هو موضح في الجدول التالي:

جدول رقم (01): إجمالي الأصول وحقوق المساهمين والربح الصافي لبنك البركة وبنك السلام الوحدة: مليون دينار جزائري

السنوات	بنك السلام			بنك البركة		
	إجمالي الموجودات	حقوق المساهمين	الربح الصافي	إجمالي الموجودات	حقوق المساهمين	الربح الصافي
2010	18338	-	667	120509	18843	3243
2011	24821	10230	989	132984	20550	18843
2012	327822	11350	1120	150788	22110	4190
2013	595511	12617	1267	157073	22965	4092
2014	36309	14000	1383	162772	23813	4307
2015	40575	14301	301	193573	23463	4108
2016	53104	15381	1080	210334	24312	3984
2017	85775	16562	1181	24633	24576	3548
2018	110109	17305	2418	270996	27429	5167
2019	131019	19012	4007	261568	30704	6333
2020	162626	18900	3069	268779	-	4227
2021	237804	27263	3389	287682	-	4257
2022	261693	27312	4393	277002	-	4022
2023	-	-	-	309449	-	3953

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على التقارير السنوية للبنكين، أعدادا مختلفة.

من الجدول أعلاه يتضح ان إجمالي موجودات البنكين عرفت تطورات ملحوظة من سنة لأخرى حيث بلغ إجمالي موجودات بنك السلام 261693 مليون دينار في سنة 2022 كما ارتفعت موجودات بنك البركة إلى 309339 مليون دينار سنة 2023 يدل هذا على توسع أنشطة البنكين وقدرتهم على التوظيف الأمثل للموارد وتوليد تدفقات نقدية هامة.

في 2018 نتيجة لاعتماد بنك السلام خطة استراتيجية لتحقيق الشمول المالي والنهوض بخدمات المصرف عبر استحداث خدمات ومنتجات متميزة لتوسيع قاعدة زبائنه والولوج إلى مختلف القطاعات حقق البنك قفزة نوعية في نشاطاته ارتفع معها إجمالي موجوداته إلى 110109 مليون دينار سنة 2018 مقابل 85775 مليون دينار سنة 2017 بنسبة نمو بلغت 28% لتتضاعف نتيجة لذلك ارباحه الصافية لتبلغ 2418 مليون دينار مقابل 1811 مليون دينار في 2017 كما ساعد تعدد أنواع استثمارات والخدمات المصرفية لبنك البركة من ارتفاع حجم موجوداته سنة 2018 لتبلغ 270996 مليون دينار محققا ارباح صافية بلغت 6333 مليون دينار .

شهدت سنة 2020 انخفاض ملحوظ في الارباح الصافية للبنكين بسبب تفشي جائحة كورونا والظروف الاقتصادية المترتبة عنها من إغلاق كلي مما اثر على أنشطة البنكين، وبعد تعافي مفاصل الاقتصاد الجزائري من تبعات الوباء انتعشت ارباح البنكين من جديد خلال سنة 2022.

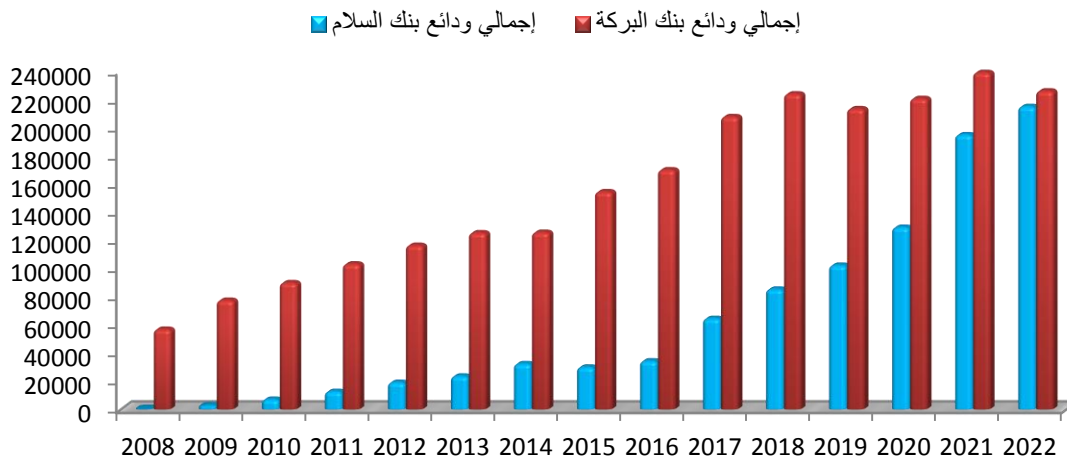
- دور البنوك الإسلامية في تحقيق الشمول المالي في الجزائر: إن تحديد مساهمة البنوك الإسلامية في تعزيز الشمول المالي في الجزائر يعتمد على عدة مؤشرات مهمة والتي قام بوضعها البنك الدولي سنة 2011 والتي أصبحت مرجعا أساسيا لقياس الشمول المالي في الدول وهي:

- مؤشر نسبة الأفراد البالغين الذين يمتلكون حسابات مصرفية في مؤسسات مالية رسمية؛
- مؤشر الوصول إلى الحسابات في المؤسسات المالية الرسمية، كالبطاقات الائتمانية والصرفاء الآلية أو التوسع الجغرافي؛
- مؤشر استخدام الحسابات المصرفية في دفع الأجور أو فواتير الشراء (مدى استخدام التكنولوجيا)؛
- مؤشر الادخار في المؤسسات المالية الرسمية؛
- مؤشر الاقتراض من المؤسسات المالية (نسبة التمويل للفئات الضعيفة).

ولقياس مدى مساهمة البنكين في تعزيز الشمول المالي في الجزائر سنعتمد على تحليل نتائج البنكين اعتمادا على هذه المؤشرات خلال السنوات (2008-2022):

أولا- **مؤشر نسبة الأفراد الذين يمتلكون حساب مصرفي:** وهو المؤشر الذي يعبر عن مدى استجابة البنك وقدرته على تقديم خدمات مالية ومصرفية تشمل جميع الأفراد والمؤسسات، حيث يظهر هذا المؤشر جهود المصرف في تحسين وصول الفرد إلى الخدمات المالية وتسهيل وتبسيط إجراءات فتح الحسابات، ويمكن توضيح تطور إجمالي عدد حسابات ودائع البنكين خلال الفترة 2008-2022 في الشكل التالي:

شكل رقم (02): تطور إجمالي عدد حسابات ودائع بنك البركة وبنك السلام خلال 2008-2022



المصدر: من اعداد الباحث اعتمادا على تقارير السنوية لبنك السلام الجزائر، تقارير السنوية لبنك البركة الجزائر، أعداد مختلفة.

من الشكل اعلاه يتضح ان ودائع بنك السلام وبنك البركة قد عرفت تطورات كبيرة خلال الفترة 2008-2022 بحيث قفز إجمالي ودائع أفراد البنكين من 46443 مليون دينار سنة 2008 إلى 441210 مليون دينار سنة 2022 ويعود هذا أولا إلى رغبة الافراد في المجتمع الجزائري إلى التعامل مع البنوك التي تعمل بعيدا عن الربا في التعاملات

المصرفية وثانيا إلى سياسة البنكين الرامية في استقطاب الأموال المجمدة خارج السوق المالي الرسمي وتوظيفها بشكل امثل وفقا لضوابط الشريعة الإسلامية.

إن تطور حجم الودائع وارتفاعها بشكل مستمر يعبر عن تحسن صورة البنوك الإسلامية في الجزائر لدى المتعاملين وزيادة ثقتهم في قدراتها على توظيف الأموال بشكل امثل تتناسب مع رغبات المستثمرين المختلفة، ولتلبية رغبات هذه الشرائح تنوعت ودائع بنك السلام حسب نوع الوديعة كما موضح في الجدول الموالي:

الوحدة: مليون د.ج

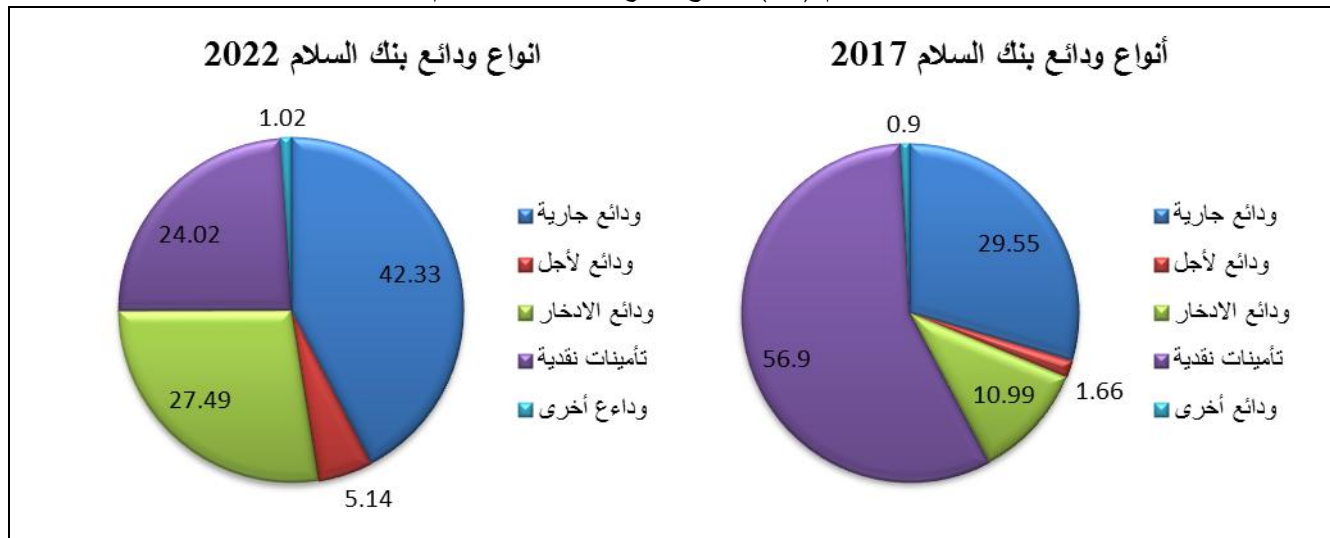
جدول رقم (02): تطور حجم ودائع الأفراد لدى بنك السلام الجزائر (2017-2022)

السنوات	ودائع جارية	ودائع لأجل	ودائع ادخار	تأمينات نقدية	ودائع أخرى	اجمالي ودائع
2017	19008	118	6026	25869	2695	53717
2018	20689	1175	7763	40189	620	70615
2019	22719	1755	11794	47375	1027	84671
2020	32616	4280	19201	52590	2799	220488
2021	49495	5532	32234	62099	1400	762150
2022	65249	7916	42362	37016	1572	154762

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على التقارير السنوية لبنك السلام، أعدادا مختلفة.

توزع إجمالي ودائع مصرف السلام حسب نوع الوديعة إلى حسابات جارية وحسابات ادخار وحسابات لأجل بالإضافة إلى التأمينات النقدية التي تغطي الالتزام بالتوقيع في عمليات الاعتماد المستندي والتحصيل المستندي في إطار الاستيراد سجلت الودائع الجارية وودائع الادخار نسبة نمو جيدة 2022 لتبلغ قيمتها على التوالي 65249 و 42362 مليون دينار ويرجع هذا النمو إلى عدة عوامل ساهمة فيه منها الحملات التسويقية لبنك السلام للترويج للادخار إضافة إلى العوائد والحوافز التي وزعها البنك على هذه الفئة من الودائع التي بلغت 1.2 مليار دينار جزائري كمكافأة لأصحاب هذه الودائع

شكل رقم (03): أنواع ودائع الأفراد لبنك السلام



المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على التقرير السنوي لبنك السلام 2018، التقرير السنوي لبنك السلام 2022.

في سنة 2020 لترتفع على إثرها نسبة كل من الودائع الجارية إلى 42% ونسبة ودائع الادخار إلى 27.5% خلال 2022، كما يوضح الشكل انخفاض كبير للتأمينات النقدية بحيث بلغت 37016 مليون دينار سنة 2022 بسبب إلغاء تعليمات بنك الجزائر التي تشترط تغطية عمليات استرداد البضائع لإعادة بيعها على الحال بتأمين نقدي نسبته 120%. (السلام، التقرير السنوي، 2020).

ثانيا: مؤشر التوسع الجغرافي للبنكين في الجزائر: يعبر مؤشر التوسع الجغرافي عن مدى تواجد فروع البنكين في كامل التراب الجزائري، وهو مؤشر مهم حيث يبين امكانية الحصول على خدمات البنكين ببسر وسهولة إلى أكبر عدد من الأفراد والمؤسسات، والجدول الموالي يبين عدد فروع البنكين في الجزائر:

جدول رقم (03): عدد فروع بنك البركة وبنك السلام

السنوات	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022
فروع البركة	28	29	30	31	31	31	31	31
فروع السلام	6	7	9	13	17	18	23	23

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على التقارير السنوية للبنكين، أعدادا مختلفة.

في إطار المشروع التوسعي لكل من البنكين ورغبتهم في استقطاب أكبر عدد من الزبائن وتلبية احتياجاتهم على اكمل وجه قد تبنى البنكين استراتيجية توسعية واضحة في عدة مناطق جغرافية جديدة ليبلغ بذلك عدد فروع البنكين في سنة 2022 54 فرع وقد ساهم هذا التوسع في الوصول إلى المزيد من العملاء من مختلف شرائح المجتمع والتقرب إليهم من خلال توفير مختلف المنتجات المالية أو الخدمات وهذا يعتبر مساهمة فعالة في تحقيق أو الشمول المالي.

وتجدر الإشارة إلى أن بنك السلام يعتمد على عدة إجراءات وخطوات تعمل على زيادة التثقيف المالي لدى الأفراد، وهو الذي يلعب دورا حيويا في تعزيز الشمول المالي، حيث يعتمد البنك على استغلال المساحات الاشهارية لترويج منتجاته انجاز الحملات الاشهارية على القنوات المعروفة، إضافة إلى القيام برعاية حصص دينية وتظاهرات مختلفة وهذا من أجل زيادة الوعي بين الأفراد حول أهمية الخدمات المالية وطريقة استخدامها بشكل ذكي، وتساعد هذه الإجراءات أيضا التي اعتمد عليها بنك السلام في تقليل الحواجز الثقافية والتقنية التي قد تمنع بعض الأفراد من الوصول إلى الخدمات المالية.

ثالثا: مؤشر التطبيقات المصرفية للبنوك الاسلامية في الجزائر ومدى استخدام التكنولوجيا

إن مفهوم التوسع لا يرتبط فقط بالتوسع الجغرافي إذ يمكن أن يكون التوسع رقميا من خلال تطوير وتحسين الخدمات عبر استخدام التكنولوجيا الحديثة الانترنت والتطبيقات المصرفية المحمولة وغيرها وذلك من أجل تلبية احتياجات العملاء. ومن خلال الجدول التالي سنستعرض الابتكارات التكنولوجية التي لجأ إليها كل من بنك السلام وبنك البركة من أجل تسهيل وصول العملاء الحاليين والمستقبليين لكافة خدمات البنك بهدف شمول شريحة واسعة من المجتمع:

جدول رقم (04): الخدمات الرقمية لبنك السلام وبنك البركة الموجهة للأفراد والمؤسسات

البنك	خدمات للأفراد	خدمات للمؤسسات	خدمات رقمية
بنك السلام	بطاقة التوفير امنيتي حساب الاستثمار امنيتي دفتر الاستثمار عمري دفتر الاستثمار حرفتي دفتر الاستثمار سياحتي الدفتر الأخضر سندات الاستثمار حسابات الاستثمار السلام تيسير لتمويل السيارات دار السلام لامتلاك منزل دار السلام لتهيئة منزل دار السلام استجاره	تمويل الأشغال الهندسية تمويل معدات مهنية تمويل استغلال تمويل الصفقات تمويل العقارات تمويل معدات النقل الاعتماد الإيجاري الاعتماد الإيجاري معدات الأشغال العمومية والبناء حساب سلام استثمار الخزانات الحديدية	خدمة المصرف عن بعد تطبيقات الهاتف الذكي منصات التجارة الخارجية: منصة ما قبل التوطين منصة الاعتماد المستندي والتسليم المستندي بطاقات الدفع للأفراد والمؤسسات: بطاقة الدفع أمانة بطاقة اعمال بطاقة التوفير أمنيتي بطاقة فيزا مسبقة الدفع البطاقات الالكترونية
بنك البركة	التمويل الاستهلاكي "سيارة بركة" عبر صيغة التمويل المرابحة تمويلات عقارية دار البركة عبر صيغ التمويل الإجارة المنتھية بالتمليك، الاستصناع الإجارة الموصوفة بالدمة يعرض البنك تمويل سكنات	تمويل استثمارات ومواد اولية عبر صيغ تمويل المختلفة المرابحة، لمشاركة، سلم المضاربة، الاستصناع تمويل التجارة الخارجية عبر وسائل الدفع الدولية كالتحويلات الحرة الاعتماد المستندي والكفالات	البركة نات للمهنيين وشركات البركة E-PAY بركة سمارت بركة CIB مهنيين بركة TPE تحويل الأموال طريق وسائل الدفع الآلية، بطاقات الدفع الالكترونية البركة ذهبية البركة كلاسيكية البركة بلاتينيوم

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على المواقع الالكترونية للبنكين.

يحاول البنكين مساهمة للتطورات المصرفية الحاصلة على الساحة المصرفية واعتمادا على تقديم باقات متنوعة تضمن تسهيل العمليات المصرفية والخدمات للمتعاملين، عبر توفير مواقع الكترونية تعرض من خلالها مختلف المنتجات والخدمات المصرفية وطرق التواصل مع البنك مستعملتا أساليب التسويق المالي أكثر ذكاء وتأثيرا وملئمة للمتعامل وتجدر الإشارة هنا أن من أهم الخطوات التي أقدم عليها بنك السلام هي قيامه بإعداد منصة تقنية للاتصال بالموردين الموجودين حتى خارج الجزائر من أجل توفير خدمة تمويل الأفراد بالتقسيط عبر الانترنت دون تكفل عناء التنقل إلى المصرف، إضافة إلى اطلاقه لمجموعة واسعة من المنتجات المصرفية من بينها دار السلام للاستثمار سنة 2018، كما تم اطلاق تطبيق موبايلي المصرفي السلام التي تمكن المتعاملين من الاطلاع على حساباتهم في اي وقت، كما تم اطلاق بطاقة فيزا الدولية بمختلف مستوياتها، وحرصا على تعزيز أبعاد الشمول ومواصلة تطوير القنوات الالكترونية وتعزيز البطاقات المصرفية تم اطلاق خاصية حماية بثلاثية الابعاد تساعد حاملي البطاقة من التسوق بثقة وامان ليرتفع على اثرها عمليات الدفع عبر الانترنت، و في إطار رقمنة العمليات البنكية والخدمات المصرفية مثل الخدمات المصرفية عبر الانترنت والخدمات المصرفية عبر الهاتف واجهزة السحب الآلي قام البنك بإصدار البطاقة المحلية للشركات وتطوير عمليات الدفع المحلية عبر الانترنت بالاندماج مع منصة بريد الجزائر إضافة على انشاء منصة الدفع الالكتروني

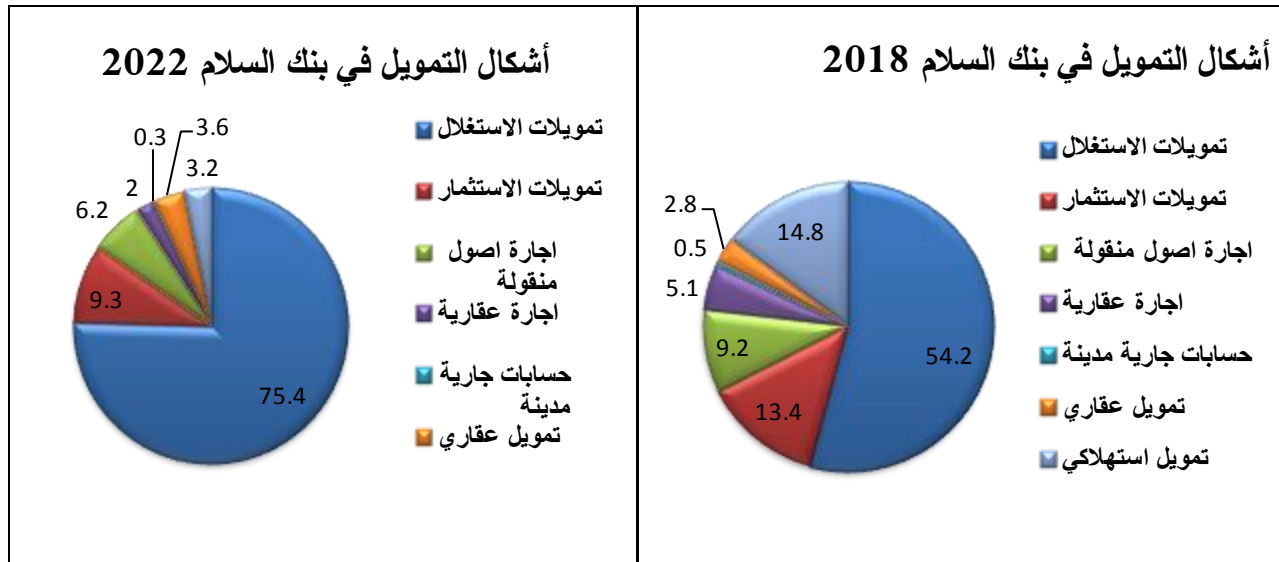
والتحويل السريع عبر الهاتف عبر تطبيق المحفظة الذكية "WIMPAY" لتوسيع نطاق شبكة أجهزة الدفع الالكتروني سنة 2021، إن كل هذه الابتكارات والخدمات المتطورة التي تعتمد على التكنولوجيا الحديثة تعكس التزام البنكين بتلبية تطلعات العملاء وتسهيل تجربة مصرفية مريحة وآمنة عبر الوسائط التقنية المتاحة، هذه الابتكارات يسهل البنكين على الأفراد إجراء العمليات المصرفية أثناء التنقل كتحويل الأموال ودفع الفواتير ويجعل الخدمات متاحة لمختلف شرائح المجتمع.

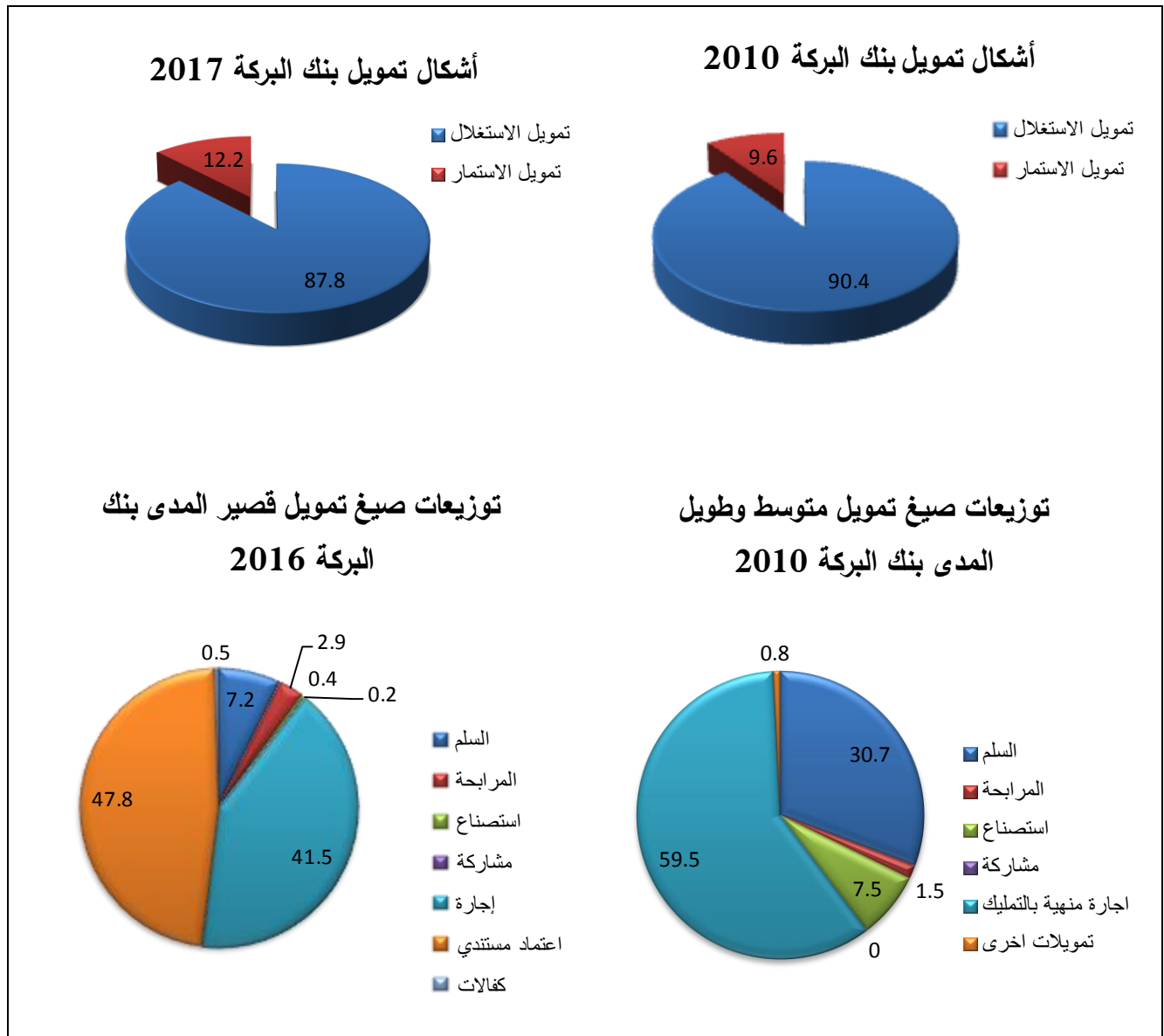
وبصفة عامة يمكن القول أن البنوك الاسلامية في الجزائر تعتبر بنوك نشطة في مجال التكنولوجيا حيث تحاول جاهدة لإدخال تكنولوجيا حديثة عبر الانترنت وتطبيقات الهاتف وحتى تطبيقات الذكاء الاصطناعي فهي بذلك تخلق فرصا متعددة لتحسين الوصول الى الخدمات المالية وتعزيز الشمول المالي، مما يسهم في تحسين الوضع المالي للفرد وتعزيز التنمية الاقتصادية.

رابعا: مؤشر نسبة تمويلات العملاء أفراد أو مؤسسات مالية

يبين هذا المؤشر مدى قدرة البنك التمويلية على تلبية الاحتياجات المالية لكل من الأفراد والمؤسسات فكلما كانت التمويلات مرتفعة كلما دل ذلك على توسع نطاق توفير الائتمان وتيسير الوصول إليه، وسنستعرض اشكال التمويلات المقدمة من طرف البنكين من خلال الشكل التالي:

شكل رقم (04): أشكال صيغ التمويل لكل من بنك السلام وبنك البركة





المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على التقارير السنوية للبنكين، أعداد مختلفة.

تقدم البنوك الاسلامية في الجزائر محفظة تمويل مختلفة تتناسب مع رغبات واحتياجات كافة المتعاملين الاقتصاديين عبر صيغ تمويل متنوعة طويلة الأجل لتمويل الاستغلال والاستثمار مقدمة للمؤسسات بأنواعها، وقد تركزت أغلب تمويلات البنكين خلال فترة الدراسة على تمويلات الاستغلال التي عرفت تطورات ملحوظة، حيث ارتفعت من 73487 مليون دينار سنة 2010 إلى 114635 مليون دينار سنة 2017 بالنسبة لبنك البركة، وارتفعت أيضا تمويلات الاستغلال لدى بنك السلام من 27143 مليون دينار سنة 2017 إلى 136020 مليون سنة 2022، في حين بقيت تمويلات الاستثمار لكلا البنكين تراوح مكانها مع ارتفاعات طفيفة لدى بنك البركة من 7755 مليون دينار سنة 2010 إلى 15901 مليون دينار سنة 2017 وينفس درجة الصعود المتدنية ارتفعت لدى بنك السلام لتصل إلى 16760 مليون دينار سنة 2022 . كما تقدم البنوك الاسلامية في الجزائر صيغ تمويل متنوعة ما بين مراوحة، مشاركة، سلم، استصناع إجارة... كتمويلات قصيرة الأجل استهلاكية وعقارية مقدمة للأفراد والتي يمكن توضيحها في الجدول التالي:

جدول رقم (05): توزيعات اشكال التمويل بنك السلام خلال 2017-2022 الوحدة: مليون د.ج

2022	2021	2020	2019	2018	2017	أشكال التمويل
136020	115967	65899	53168	42244	27143	تمويل استغلال
16760	13950	10335	11333	10487	8171	تمويل استثمار
11327	10599	7957	9020	7182	3911	إجارة اصول منقولة
3344	2796	5793	5081	4030	3154	إجارة عقارية
356	257	40	209	47	27	حسابات جارية مدينة
15344	139190	85380	75826	61544	40443	صافي تمويل المؤسسات الخاصة
-	2549	8696	14352	9368	-	صافي تمويل المؤسسات العامة
6495	5493	3668	3029	2246	1376	تمويلات عقارية
8587	9028	12780	16742	11587	3653	تمويلات استهلاكية
180192	158093	105477	98585	13786	5011	صافي تمويل الأفراد
174534	153615	101771	95582	75339	45454	السلفيات والحقوق الصافية

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على التقارير السنوية لبنك السلام، أعدادا مختلفة.

من خلال تحليل قيمة التمويلات المقدمة للعملاء خلال فترة الدراسة يمكن القول أن تحسين التمويلات المتاحة للعملاء من قبل بنك السلام يعد مؤشرا جيدا على تحسين مستوى الشمول المالي، حيث تزيد التسهيلات في منح التمويلات من قدرة الأفراد والمؤسسات على المشاركة الفعالة في النظام المالي الرسمي.

III. الخلاصة:

استطاعت البنوك الإسلامية في الجزائر برغم من حداثتها أن تساهم في تعزيز الشمول المالي عبر تقديم خدمات مالية متنوعة مسايرة لتطورات التكنولوجيا الحديثة وتتناسب مع رغبات واحتياجات مختلف المتعاملين الاقتصاديين سواء كانوا أفراد أو مؤسسات بمختلف أنواعها مؤسسات ناشئة أو صغيرة أو متوسطة والذين يرغبون في المعاملات المصرفية المتوافقة مع ضوابط الشريعة الإسلامية وأبرز ما يثبت ذلك هو التزايد المستمر لحجم ودائع هذه البنوك خلال فترة الدراسة إضافة إلى الإقبال المتزايد على الخدمات والتمويلات التي تقدمها لمختلف أفراد المجتمع الجزائري التي كانت تعاني من الإقصاء المالي في وقت سابق.

النتائج: خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها ما يلي:

- يعبر الشمول المالي عن مدى إمكانية حصول جميع أفراد المجتمع بمختلف فئاته على احتياجاتهم من الخدمات المالية التي تتماشى مع قدراتهم بأقل تكلفة وفي الوقت المناسب؛
- تهدف من خلال تحقيق الشمول المالي معظم الدول وصناع القرار الاقتصادي إلى وصول التمويل لجميع المؤسسات سواء الناشئة أو الصغيرة أو المتوسطة بغرض ادماجهم تحت مظلة النظام المالي الرسمي والاستفادة من مواردهم في تمويل وخدمة الاقتصاد؛
- إن تحقيق الشمول المالي يتطلب استراتيجية واضحة لإيصال الخدمات والمنتجات المالية إلى مختلف فئات المجتمع بصورة عادلة، تمكن الكل من تجنب الإقصاء المالي، وذلك من خلال التوسع الجغرافي من أجل التقرب إلى المتعامل.
- من خلال تحليل نتائج بنك السلام تبين لنا أن هذا البنك وبالرغم من حداثة نشأته إلا أنه حقق نتائج مرضية وفق خططا استراتيجية التي قام بوضعها بهدف المساهمة في تعزيز الشمول المالي، وتجلت في تطور الدائع المصرفية خلال السنوات 2008-2022، وذلك بسبب توسع قاعدة زبائنه وزيادة درجة ثقته في المصرف.
- تبين أن التمويلات المقدمة من طرف بنك البركة للمتعاملين أخذت منحى تصاعديا خلال سنوات الدراسة وسبب ذلك وجود تسهيلات في تقديم التمويلات للعملاء وهذا ما يعتبر فعلا مساهمة فعالة في تعزيز الشمول المالي؛
- بالرغم من لجوء بنك السلام إلى وسائل متنوعة لنشر التثقيف المالي في الجزائر إلا أنه يبقى محدودا مقارنة بدول العالم، حيث لا تزال الجزائر تعاني ضعفا كبيرا في مستويات الثقافة المالية.
- النقص الكبير في عدد المصارف الإسلامية في الجزائر أدى إلى غياب المنافسة التي تدفع إلى توفير خدمات ومنتجات مالية تتميز بتنوع وجودة أكبر وبسعر أقل.
- التوصيات:** بناء على النتائج المتوصل إليها يمكن صياغة التوصيات التالية:
- ضرورة الاهتمام بالبنوك الإسلامية نظرا لأهمية دورها في استقطاب الأموال المقصود واستثمارها في تمويل الاقتصاد وبالتالي تحقيق التنمية الاقتصادية؛
- على البنوك الإسلامية في الجزائر استغلال تطورات التكنولوجيا المالية الإسلامية المبتكرة في تقديم الخدمات المصرفية الرقمية لتصل على كافة فئات المجتمع وتعزيز الشمول المالي الرقمي؛
- تعزيز الانتشار الجغرافي للبنوك الإسلامية في الجزائر على مستوى التراب الوطني بزيادة فتح وكالات وفروع لاستهداف المناطق المستبعدة ماليا خاصة في الأرياف؛

- ضرورة تعزيز البنية التحتية من أجل تحقيق الشمول المالي وذلك من خلال تطوير أنظمة الدفع العمل على انتشار الفروع البنكية وتطوير المعاملات المالية.
- العمل على تطوير أنظمة الدفع يعتبر أمراً ضروريا للوصول إلى الشمول المالي.
- العمل على زيادة التنقيف المالي ونشر المعلومة المتعلقة بتوفر متطلبات الفرد وحاجاته لدى المؤسسات المالية والمصارف الإسلامية الشيء الذي يمكنهم من تجنب احجابه عن التعامل معهم، واستقطاب الأموال المجمدة خارج الأسواق الرسمية.

IV. الهوامش والإحالات:

1. GPFI. (2021). the Impact of COVID-19 on Digital Financial Inclusion. World bank.

1. أحمد عرفة. (2020). *التوازي في العقود وتطبيقاته المعاصرة*. مصر: دار التعليم الجامعي.
2. أحمد محمود العلجوني. (2008). *البنوك الإسلامية، احكامها ومبادئها وتطبيقاتها المصرفية* (المجلد الطبعة الأولى). الأردن: دار المسيرة.
3. اشرف دوابة. (2008). *دراسات في التمويل الاسلامي*. مصر: دار السلام للنشر والتوزيع.
4. البنك الدولي. (2017). <https://www.albankaldawli.org/ar/topic/financialinclusion/overview>.
5. الطاهر قانة. (2018). *المصارف الإسلامية ودورها في رفع الكفاءة الانتاجية للملكية الوقفية*. الاردن: دار الخليج.
6. بوعافية رشيد بن قيدة مروان. (مارس، 2018). واقع وآفاق تعزيز الشمول المالي في الدول العربية. *مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية* (العدد 1).
7. خالد أحمد علي محمود. (2018). *التجارة الدولية بين الحماية والتحرر والنظرة الحديثة* (المجلد الطبعة الأولى). الاسكندرية، مصر: دار الفكر الجامعي.
8. خديجة خالدي. (2005). *البنوك الإسلامية: نشأة، تطور وآفاق*. دفتر *Mecas*.
9. صندوق النقد العربي. (2017). *نشرة تعريفية حول مفاهيم الشمول المالي*. الإمارات المتحدة العربية: أمانة مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية فريق العمل الإقليمي لتعزيز الشمول المالي في الدول العربية.
10. غوري سليمة صباغ رفيقة. (2020). *الشمول المالي في الدول العربية واقع و آفاق*. *مجلة ابعاد اقتصادية* (العدد 20).
11. فالي بوحنية، حميلة جغل. (2023). *الشمول المالي كأداة لاحتواء الاقتصاد غير الرسمي* (جمهورية مصر العربية نموذجاً). *مجلة الاقتصاد وإدارة الاعمال* (العدد 1).
12. محمد عبد المنعم. (2000). *نحو تطوير نظام المضاربة في المصارف الاسلامية*. مصر: المعهد العالمي للفكر الاسلامي.

13. مصرف السلام. (2020). التقرير السنوي .
14. مصرف السلام. (2022). التقرير السنوي.
15. ناصر سليمان. (2022). جربة البنوك الإسلامية في الجزائر دراسة تقييمية عامة. الفا للوثائق.
16. يسر برنييه، رامي عبيد الخطيب. (2019). الشمول المالي في الدول العربية الجهود والسياسات والتجارب. الإمارات العربية المتحدة: صندوق النقد العربي.